اختبار نظريات التفكك الاجتماعي في نيجيريا

الفصل الخامس من اطروحة فيصل عمر

فهم الأنماط المكانية للجريمة الحضرية في الدول النامية

ترجمة بتصرف

أ.د. مضر خليل عمر

في الفصل السابق ، تبيّن أن تركيز الجريمة - الاقتحام والسرقة المنزلية - يختلف باختلاف الوحدات المكانية ، مثل المنازل وقطاعات الشوارع والمناطق . وهذا يدعم الفرضية التي يقوم عليها قانون تركيز الجريمة في الأماكن (ينظر: وايزبورد، ٢٠١٥) . علاوة على ذلك ، فإن هذه الاختلافات ، كما هو موضح في ذلك الفصل ، تنشأ عن عوامل أخرى غير الصدفة . في أدبيات علم بيئة الجريمة ، كما نوقش في الفصل الثاني ، يمكن تفسير التباين في معدلات الجريمة باستخدام أي من إطارين نظريين - إطار نظرية التفكك الاجتماعي أو إطار الفرصة . في هذا الفصل يُناقش نظرية التفكك الاجتماعي ، بينما تناقش انظرية اطار الفرصة في الفصل الذي يليه (الفصل 6).

طُوّرت نظرية التفكك الاجتماعي في الأصل لتفسير التباين في معدلات الجريمة بين أحياء مدينة شيكاغو، وقد نُظر فيها في دراسات سابقة أُجريت في مدن أوروبية وأمريكية . هنا ، يُطبّق هذا النهج في سياق دولة نامية – نيجيريا . تُدرس الاختلافات بين نيجيريا وأوروبا وأمريكا من حيث الفائدة المُحتملة لهذه النظرية وكيفية اختبارها في العالم النامي . يُنظّم هذا الفصل على النحو الاتي : يُقدّم القسم التالي مُلخصًا لفرضية نظرية التفكك الاجتماعي ونقص الأبحاث في العالم النامي . يُقدّم القسم التالي مراجعةً للمكونات المختلفة لنظرية التفكك الاجتماعي ، والآليات التي يُعتقد أنها تعمل من خلالها ، وكيف قُدّرت في الدراسات السابقة ، وما إذا كانت ذات معنى في سياق نيجيريا . يقدم القسم التالي وصفًا موجزًا للبيانات ووحدات التحليل الجغرافية المستخدمة في هذا الفصل . ويعرض اختبارًا تجريبيًا لنظرية التفكك الاجتماعي باستخدام بيانات خاصة بنيجيريا . ويناقش القسم الأخير التحديات المرتبطة بإجراء مثل هذه البحوث في البلدان النامية ، والنتائج ، وآثارها على الفهم العلمي للإجرام .

نظريات التفكك الاجتماعي

كما نوقش في الفصل الثاني ، تطورت نظرية التفكك الاجتماعي من العمل المؤثر لكليفورد شو وهنري ماكاي في مدينة شيكاغو - "جنوح الأحداث والمناطق الحضرية" (ينظر: شو وماكاي، [1942] 1969). جادلوا بأن التنظيم الاجتماعي المجتمعي ، الذي يُنظر إليه على أنه قدرة سكان الحي السكني على التحكم في مجموعات المراهقين والإشراف عليها ، **يتأثر بثلاثة عوامل هيكلية** - تدني الوضع الاجتماعي والاقتصادي ، والتباين العرقي ، والتنقل السكني - والتي تؤدي بدورها إلى ارتفاع معدلات الجريمة . وبينما استرشد إطار هذه النظرية بالعديد من الأبحاث ، فمن المهم الإشارة إلى أن الأبحاث الحالية تستند بشكل أساسي إلى تجارب المدن الأمريكية (على سبيل المثال ، وارنر وبيرس، 1993؛ كاواتشي وآخرون، 1999؛ صن وآخرون، 2004) وأجزاء أخرى من العالم المتقدم (على سبيل المثال، سامبسون وغروفز، 1989؛ فيسي وميسنر، 1999؛ لوينكامب وآخرون، 2003؛ مازيرول وآخرون، 2010؛ بروينسما وآخرون، 2013).

تُعزى ندرة الأبحاث المتعلقة بالعالم النامي جزئيًا إلى التحديات المرتبطة بتوفر بيانات مناسبة وموثوقة . وقد ركزت الدراسات القليلة المتاحة على جرائم العنف (مثل بريتزكي، 2010؛ بيريرا وآخرون، 2016) ، في حين أن الدعم المقدم لنظريات التفكك الاجتماعي (في هذه الدراسات) ما يزال جزئيًا . وهذا يعني أن المعلومات المتوفرة حول إمكانية تطبيق نظريات التفكك الاجتماعي في سياقات العالم النامي ، وخاصةً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، قليلة . في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ، تُختبر نظريات علم الإجرام عادةً باستخدام بيانات تُسجلها الشرطة ، أو من عينات مسح واسعة النطاق تُستخدم لجمع بيانات تمثيلية على المستوى الوطني .

وكما نوقش بمزيد من التفصيل في الفصل الثالث ، ففي معظم البلدان النامية ، وخاصةً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، تكون بيانات الجرائم التي تُسجلها الشرطة إما غير متوفرة أو تفتقر إلى التفاصيل اللازمة للتحليل الإحصائي . تُجرى أحيانًا مسوحات تمثيلية وطنية ، ورغم وجود مزايا واضحة لهذا النهج في أخذ العينات ، إلا أن ما تفتقر إليه هذه المسوحات هو بيانات تفصيلية على المستوى الجزئي للمكان . يُعد هذا التفصيل ضروريًا لاختبار نظريات علم بيئة الإجرام ، وخاصةً تلك التي تُعد خصائص البيئة المبنية مهمة فيها .

مع ظهور منهجيات جديدة ومبتكرة لجمع البيانات (على سبيل المثال : أجهزة التقاط البيانات المتنقلة)، بالإضافة إلى تحسن إمكانية الوصول إلى البيانات المسجلة لدى الشرطة لأغراض البحث في العالم النامي(على سبيل المثال، ينظر: Mazeika and Kumar, 2016)، سيصبح الاختبار التجريبي لهذه النظريات أكثر قابلية للتطبيق في أجزاء أخرى من العالم . في الوقت الحالي، يجب أن يعتمد جزء كبير من هذه الاختبارات على طريقة راسخة لجمع البيانات الأولية، كما هو موضح في الفصل 3.

مكونات نظرية التفكك الاجتماعي

في البداية ، تم تصور المصادر الخارجية للتفكك الاجتماعي المجتمعي على أنها الوضع الاجتماعي والاقتصادي(SES) ، والتباين العرقي، والتنقل السكني (ينظر:) .Shaw and McKay, 1942, 1969) وتم توسيع نطاق هذه المصادر لاحقًا لتشمل خمسة مصادر لتشمل التحضر والتفكك الأسري (ينظر : Sampson and Groves, 1989.) كما نوقش في مكان آخر (على سبيل المثال Bruinsma :وآخرون، 2013؛ الفصل 2) ، قُيست مكونات التفكك الاجتماعي هذه بشكل مختلف عبر دراسات مختلفة . من المهم مراعاة الآلية (الآليات) التي يُفترض من خلالها تأثيرها على الجريمة ، وكيفية تقديرها ، وما إذا كانت ذات معنى في سياق نيجيريا. وللتركيز على القضايا المفاهيمية ، يُتجنب في هذا القسم وصف البيانات المستخدمة هنا بالتفصيل، مع تأجيل هذه المناقشة إلى القسم التالي .

الوضع الاجتماعي والاقتصادي(SES)

يُعد الارتباط بين الوضع الاجتماعي والاقتصادي ، المقاس على مستوى المنطقة ، ومعدلات الجريمة موضوعًا رئيسيًا في الدراسات البيئية للجريمة الحضرية . يُعد الوضع الاجتماعي والاقتصادي أحد أهم مكونات نظرية التفكك الاجتماعي التي وضعها شو وماكاي (197) (1969). كما نوقش في الفصل الثاني ، في النسخة الأصلية من النظرية ، افترضت أنه في أربعينيات القرن الماضي ، كان سكان شيكاغو من ذوي الدخل الاجتماعي والاقتصادي المنخفض لديهم خيارات سكنية محدودة – وبالتالي ، كانوا يميلون إلى العيش في المنطقة الانتقالية الأقل شعبية في المدينة ، لكنهم كانوا يهدفون إلى المغادرة بمجرد توفر الموارد اللازمة

لذلك . أدى ذلك إلى إنشاء أحياء سكنية مؤقتة لا يملك سكانها سوى القليل من الاستثمار أو الموارد لتغيير محيطهم – وبالتالي ، كانت رغبة الناس في المشاركة في المنظمات المحلية أضعف . يؤثر هذا على قدرة الناس على ممارسة سيطرة اجتماعية غير رسمية على سلوك الأحداث . وبالتالي، اتسمت هذه المجتمعات (كما اقترحت النظرية) بارتفاع معدلات الجريمة .

أكدت أبحاثٌ حديثةٌ أُجريت في مدنٍ أخرى على السمة الهيكلية الأخيرة للأحياء ذات الوضع الاجتماعي والاقتصادي المنخفض كعاملٍ سببيٍّ في معدلات الجريمة في الأحياء السكنية ، وقد اختُبرت هذه الفرضية تجريبيًا باستخدام متغيراتٍ مختلفةٍ كتقديرٍ للوضع الاجتماعي والاقتصادي في الأحياء السكنية . وكان متوسط دخل الأسرة لسكان منطقةٍ ما المؤشرَ الأبرز للوضع الاجتماعي والاقتصادي - في بعض الحالات ، استُخدم كمقياسٍ واحدٍ (ينظر على سبيل المثال، كاهيل ومولیجان، 2007؛ ماركويتز وآخرون، 2001)، وفي حالاتٍ أخرى كجزءٍ من مقياسٍ مُركّبٍ يشمل أبعادًا أخرى للطبقة الاجتماعية ، مثل التحصيل التعليمي ومستوى التوظيف (ينظر على سبيل المثال، سامبسون وغروفز، 1989؛ فيسي وميسنر، 1999؛ لوينكامب وآخرون، 2003). في دراسات أخرى (على سبيل المثال: بيريرا وآخرون، 2016)، عدت أبعاد الطبقة الاجتماعية هذه متغيرات مستقلة (وليست مركبة) لقياس الوضع الاجتماعي والاقتصادي . وتم الحصول على البيانات المستخدمة في هذه الدراسات إما من تعدادات السكان الوطنية أو من مسوحات الأسر/الجريمة .

وفي دراسة أخرى لنظرية التفكك الاجتماعي، استخدم برونسما وآخرون (2013) بيانات من تعداد وطني ومسح مجتمعي لبناء مؤشر للوضع الاجتماعي والاقتصادي ، شمل متغير متوسط دخل الأسرة ، إلى جانب معدلات البطالة ، ومتوسط قيمة العقارات السكنية ، ونسبة السكان المتلقين للإعانات الاجتماعية في الحي السكني . وفي سياق معظم دول العالم النامي ، يُعد جمع البيانات حول هذه المتغيرات ، وخاصة متوسط دخل الأسرة ، أمرًا صعبًا ، ونادرًا ما يُتناول بشكل مباشر . لطالما كانت قضايا مثل تحيز الإبلاغ أو عدم الاستجابة للأسئلة المتعلقة بالدخل أو الثروة مصدر قلق بالغ (ليندلوف ويازبيك، 2004). ونتيجةً لذلك ، اتجهت دراسات الوضع الاجتماعي والاقتصادي إلى استخدام مقاييس بديلة ، لا سيما تلك المتعلقة بخصائص السكن وامتلاك الأصول المعمرة (هاو وآخرون، 2008).

يُخفف هذا النهج البديل من مشكلة تحيز الإبلاغ وعدم الاستجابة المرتبطة بالمقاييس التقليدية للدخل أو الثروة (ساهن وستيفل، 2003) - إذ تُجمع البيانات عادةً باستخدام 199 سؤالاً بسيطًا أو أساليب رصد أقل تحيزًا مثل جرد البيئة الكتلي (بيركنز وآخرون، 1992)، أو بطاقة تقييم الفقر (شراينر، 2010)، أو مؤشرات الأصول (فيلمر وبريتشيت، 2001). وقد تم اعتماد هذا النهج في الدراسة الحالية.

الفرضية 1: سيكون هناك ارتباط سلبي بين تقديرات الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأحياء ومعدلات الجريمة.

التباين العرقي

من منظور التفكك الاجتماعي ، وبالمقارنة مع سكان الأحياء المتجانسة ، يُعد سكان المجتمعات غير المتجانسة أقل قدرة على التواصل بفعالية مع بعضهم البعض ، أو على مشاركة أهداف وقيم معيارية مشتركة حول أنواع السلوكيات المناسبة وغير المناسبة . في المقابل ، يُتوقع أن تكون هذه المجتمعات أقل تماسكًا ، وأقل ميلًا إلى العمل الجماعي للسيطرة على الجريمة (سامبسون وغروفز، 1989؛ كوبرين، 2000). وقد قامت دراسات سابقة بقياس التباين العرقي كنسبة الأقليات العرقية في السكان ، كالعرق الأسود على سبيل المثال (ينظر: بلاو وغولدن، 1986؛ ميسنر وغولدن، 1992) . ومع ذلك ، ولأن هذا لا يعكس تنوع

المجموعات العرقية في الحي السكني ، فقد استخدم باحثون آخرون (على سبيل المثال) مؤشر التنوع (سيمبسون، 1949) لحساب عدم تجانس الحي السكني . مهما كانت طريقة القياس ، فإن المبدأ الذي يقوم عليه هذا النهج هو أن الأشخاص من نفس العرق أو الجنس (المختلف) من المرجح أن يتشاركوا معتقدات ثقافية وقيمًا معيارية متشابهة (مختلفة) . في العديد من المدن حول العالم ، قد يكون هذا النهج منطقيًا.

ومع ذلك ، في مدن مثل كادونا ، حيث ينتمي جميع السكان تقريبًا إلى عرق واحد ، من غير المرجح أن يوفر هذا النهج مقياسًا مفيدًا لتماسك الحي السكني على هذا المنوال . ويُمكن تفسير العرق في هذا السياق بما قد يُطلق عليه البعض "القبائل" . كما ذُكر سابقًا في الفصل الثالث ، تُعدّ نيجيريا مجتمعًا متعدد الأعراق والثقافات ، يضم أكثر من 300 قبيلة مختلفة (أوتيتي، 1990؛ راكوف، 1992). تتشارك بعض هذه القبائل قيمًا مشتركة ، كما تسود بينها علاقات من الثقة والمساعدة المتبادلة والتناغم (أوتيتي، 1990) . علاوة على ذلك ، من الشائع رؤية حالات زواج بين القبائل . ومع ذلك ، من المهم أيضًا ملاحظة أن لكل قبيلة لغتها وثقافتها الفريدة . في سياق نظرية التفكك الاجتماعي (شو وماكاي، 1969)، حيث يُفترض أن يؤثر غياب التواصل الفعال بين سكان الحي السكني على التماسك الاجتماعي ، يُجادل هنا بأن مفهوم القبائل في نيجيريا يُجسّد بشكل أفضل روح فكرة "التباين".

<u>الفرضية ٢</u>: توجد علاقة إيجابية بين التنوع العرقي (المقاس بتنوع القبائل) في الحي السكني ومعدلات الجريمة

<u>التنقل/الاستقرار السكني</u>:

من المتوقع أن يكون للاستقرار السكني والتنقل آثار متعارضة على معدلات الجريمة . فمن ناحية ، افترض شو وماكاي (١٩٦٩) أن التنقل السكني يُعطل الشبكة الاجتماعية للمجتمع ، مما قد يؤدي بدوره إلى ارتفاع معدلات الجريمة . ومن ناحية أخرى ، يشير سامبسون وغروفز (١٩٨٩) إلى أن الاستقرار السكني له تأثير معاكس ، إذ يسمح بتكوين روابط اجتماعية في المجتمع ، مما يؤثر بدوره على استثمار السكان في المجتمع وقدرتهم على "مراقبته".

في حين أن المفهومين (الاستقرار السكني والتنقل) متبادلان أساسًا ، فإن طريقة قياسهما تعني أنهما غير قابلين للتبادل تمامًا . فكلاهما سهل الحساب ، وربما يكون التنقل السكني هو المتغير الأكثر ثباتًا في حسابات أدبيات التفكك الاجتماعي - حيث يُقاس عادةً كنسبة مئوية / نسبة السكان الجدد إلى إجمالي السكان في الحي السكني . عادةً ما يُعد أولئك الذين عاشوا في منطقة ما لمدة تقل عن عام واحد مقيمين جددًا (ينظر على سبيل المثال: سامبسون وغروفز، 1989). في حالة الاستقرار السكني ، يكون البسط هو عدد السكان المقيمين منذ فترة طويلة - ويُفترض أنهم أولئك الذين عاشوا في منطقة ما لمدة لا تقل عن خمس سنوات (برونسما وآخرون، 2013) أو أولئك الذين نشأوا في الحي السكني (سامبسون وغروفز، 1989).

تُحسب هذه القياسات عادةً باستخدام البيانات المُجمعة من التعدادات الحكومية . وكما نوقش في الفصل الثالث ، تُجرى هذه العمليات لمدة تتراوح بين خمس وعشر سنوات في العالم المتقدم ، ويسهل الوصول إليها لأغراض البحث . إلا أن هذا ليس هو الحال في نيجيريا ؛ فبيانات تعدادات السكان غالبًا ما تكون قديمة وتفتقر إلى الدقة المكانية اللازمة لبحوث علم بيئة الجريمة ، كتلك المذكورة هنا (أصغر وحدة مساحة هي مناطق الحكومة المحلية ، التي يبلغ متوسط عدد سكانها 230,000 نسمة). وهذا يُشكل صعوبة في تقدير استقرار السكان على المستوى المحلي، ولذلك جُمعت تقديرات السكان محليًا كجزء من المسح الموصوف في الفصل الثالث.

الفرضية الثالثة: سيكون هناك ارتباط إيجابي بين معدل التنقل السكني في الحي السكني ومعدلات الجريمة.
الفرضية الرابعة: وجود علاقة عكسية بين معدل الاستقرار السكني طويل الأمد في الحي السكني ومعدلات الجريمة.

التحضر

في نموذجهما الموسع لنظرية التفكك الاجتماعي ، أدرج سامبسون وغروفز (1989) التحضر كسمة مجتمعية خارجية افترضا أنها ستؤثر على معدلات الجريمة على مستوى المنطقة . وكانت الفرضية أن المجتمعات الحضرية ، بالمقارنة مع المناطق الضواحي أو الريفية ، "لديها قدرة منخفضة على التحكم الاجتماعي" (ص 782). والافتراض هو أن الطبيعة المزدحمة للأحياء السكنية الحضرية تحد من التفاعلات الشخصية الوثيقة بين السكان . وبالتالي ، يتميز أسلوب الحي السكني هذا بفقدان الطابع الشخصي للعلاقات وانعدام الهوية ، مما يُضعف قدرة سكان الحي السكني على تكوين شبكات صداقة محلية والحفاظ عليها ، مما يؤثر بدوره على مستوى مشاركتهم في الشؤون المحلية (هاردينز وباولز، 2009).

في دراسات سابقة ، استُخدم موقع الأحياء بالنسبة لمركز المدينة - وهي مناطق تتميز عادةً بكثافة سكانية عالية ، واستخدام مختلط للأراضي ، وأنشطة مكثفة (تُعرف عادةً بأحياء وسط المدينة) - لقياس التحضر (ينظر على سبيل المثال: فيسي وميسنر، 1999؛ لوينكامب وآخرون، 2003). استخدمت دراسات أخرى الكثافة السكانية المستمدة من تعدادات السكان الحكومية (كاهيل ومولیجان، 2007)، أو كثافة المساكن، أو مزيجًا منهما (بروينسما وآخرون، 2013). هذه التقديرات للتحضر ليست معقدة ، أو مستحيلة التحقيق في بيئة دولة نامية مثل نيجيريا . إن تحديد الأحياء الداخلية للمدن - وهي مناطق ذات نشاط مكثف واستخدامات مختلفة للأراضي - أمرٌ بسيطٌ إلى حدٍ ما . في هذا الفصل ، يُجادل بأن الأحياء الحضرية - تلك التي تتميز باستخدامات أراضي مختلطة وأنشطة كثيفة - هي تلك المناطق التي تستضيف تجمعات تجارية (أماكن مثل الأسواق أو مناطق التسوق).

الفرضية 5: ستكون هناك علاقة إيجابية بين الأحياء الحضرية ومعدلات الجريمة.

التفكك الأسري

يُعد التفكك الأسري أحد مكونات التفكك الاجتماعي التي تم قياسها في بعض الدراسات (ينظر: سامبسون، 1987؛ سامبسون وغروفز، 1989؛ فيسي وميسنر، 1999؛ لوينكامب وآخرون، 2003؛ صن وآخرون، 2004؛ بروينسما وآخرون، 2013). جادل سامبسون (1987) بأن الرقابة الاجتماعية غير الرسمية أقوى في المجتمعات التي يقل فيها التفكك الزوجي والأسري ، لأن هذه المجتمعات تتمتع بقدرة أكبر على الإشراف على مجموعات الأقران والشباب الجانحين . في النموذج الموسّع لنظرية التفكك الاجتماعي (سامبسون وغروفز، 1989)، قُيّس مستوى التفكك الأسري في الحي السكني باستخدام متغيرين : الأسر ذات الوالد الوحيد (مع أطفال)، ونسبة البالغين المطلقين/المنفصلين إلى أولئك الذين سبق لهم الزواج (ينظر أيضًا: فيسي وميسنر، 1999؛ لوينكامب 205 وآخرون، 2003).

وقد اعتمدت دراسات أخرى على قياس هذا العنصر فقط باستخدام نسبة المطلقين/المنفصلين (صن وآخرون، 2004) أو نسبة الأسر ذات الوالد الوحيد في الحي السكني (بروينسما وآخرون، 2013). وفي الدول المتقدمة ، يمكن الحصول على المعلومات المتعلقة بنسبة البالغين المطلقين/المنفصلين في المجتمع من

بيانات التعداد السكاني أو سجلات الزواج . على الرغم من وجود مثل هذه السجلات في الدول النامية مثل نيجيريا ، إلا أنه نادرًا ما يُسجل الناس (رسميًا) حالات الزواج أو الطلاق/الانفصال . في حين أن العناصر التي نوقشت حتى الآن تحمل إلى حد كبير بعض المعنى في سياق دولة نامية مثل نيجيريا ، إلا أن تفكك الأسرة - أو تقديراته على الأقل - من المرجح أن يكون ذا فائدة محدودة . على سبيل المثال، لا تُعد الأبوة والأمومة المنفردة ممارسة شائعة في نيجيريا .

في دراسة حديثة ، كشف إيسيان وباسي (2012) أن الأمهات العازبات يواجهن تحديات هائلة في المجتمع النيجيري ، بما في ذلك التمييز والرفض التام من المجتمع . يُملي العرف الاجتماعي ، على سبيل المثال ، أنه يُتوقع من المرأة المطلقة العودة إلى منزل والديها ، بينما يُعد الرجل غير قادر على تربية طفل بمفرده . كذلك ، فإن الإنجاب قبل الزواج/خارج إطار الزواج ليس شائعًا في العديد من المجتمعات التقليدية مثل نيجيريا ، بل يُعد في الواقع أمرًا محظورًا . وبالتالي، يُرجَّح أن تكون الأسر ذات الوالد الوحيد نادرة في نيجيريا ، وليس من الواضح ما إذا كانت الأسر التي تضم آباءً وحيدين تختلف اختلافًا جوهريًا في قدرتها على ممارسة السيطرة الاجتماعية على جيرانها . وبالتالي، وعلى الرغم من شيوع هذا المقياس في الدراسات الغربية، لم تُجرَ أي محاولة لقياس هذا المؤشر المتعلق بالتفكك الاجتماعي في هذا الفصل.

وحدات التحليل في نظرية التفكك الاجتماعي

يُعد مفهوم التفكك الاجتماعي لشو وماكاي في جوهره "نظيرًا لنظرية التحكم على مستوى المجموعة" (بورسيك 1988: ص 521). ومع ذلك ، في الدراسات السابقة لنظرية التفكك الاجتماعي ، يبدو التعريف الجغرافي للمجموعة ، أو بالأحرى للمجتمع ، غامضًا إلى حد ما - فلا يوجد اتساق في جميع الأدبيات المتعلقة بوحدة التحليل المساحية القياسية . على الرغم من أن اختيار أي وحدة تحليل يجب أن يستند إلى النظرية ، إلا أن الباحثين في أغلب الأحيان يتبنون حدودًا على مستوى المنطقة ، مثل كتل ومناطق التعداد السكاني في الولايات المتحدة (على سبيل المثال، صن وآخرون، 2004)، أو الدوائر الانتخابية ودوائر الاقتراع في إنجلترا وويلز (على سبيل المثال، سامبسون وغروف، 1989؛ فيسي وميسنر، 1999؛ لوينكامب وآخرون، 2003) التي تتوفر بياناتها بسهولة . في دراسة حديثة، اقترح هارت ووالر (ص. 16 2013) ما يلي : "إنّ الوكلاء الإداريين للأحياء السكنية لا يتوافقون مع حدود الأحياء المُدرَكة ، وأنّ العوامل الهيكلية المُدرَكة للتفكك الاجتماعي في الأحياء لا تتوافق أيضًا مع التدابير الرسمية".

يواجه البحث المُشار إليه في هذا الفصل (أو بالأحرى في هذه الأطروحة) تحديًا مختلفًا - ليس في التعامل مع حدود إدارية غير مناسبة ، بل في عدم وجود أي وحدات مساحة صغيرة رسمية يُمكن استخدامها لتمثيل الحي السكني . وفي ظلّ عدم وجود حدود مساحة (مناسبة) يُمكن الاعتماد عليها ، كما هو مُبيّن في الفصل 4 ، تُبنى الوحدات المكانية عمدًا لمواجهة هذا التحدي . اعتمد بناء (ترسيم حدود الأحياء) بعض القواعد لضمان أقصى قدر من التجانس داخل المنطقة ، وهي سمة ينبغي مراعاتها عند تحديد المناطق (ينظر: رينجرت ولوكوود، 2009). يتيح هذا ، بطريقة ما ، فرصة لدراسة نظريات التفكك الاجتماعي في هذا الفصل باستخدام وحدات مكانية تستند بشكل وثيق إلى مفهوم هارفي زوبارغ عن "المنطقة الطبيعية" (بدلاً من الوحدات الإدارية) - "منطقة جغرافية تتميز بشخصية مادية فردية وخصائص ثقافية للسكان الذين يعيشون فيها" (زوربو [1926] في لين وميلي، 2005: ص 85). وكما هو موضح في الفصل الرابع ، من بين الأحياء الأربعين المحددة في منطقة الدراسة، لم تُدرج سوى خمسة وثلاثين حيًا في التحليلات المقدمة في هذه الأطروحة.

قياس المتغيرات

يصف هذا القسم المتغيرات المستخدمة لاختبار التوقعات المستمدة من نظرية التفكك الاجتماعي . استُمدت البيانات المستخدمة في التحليل التالي من كلٍّ من تمرين BEI ومسح الأسر وضحايا الجريمة المذكور في الفصل الثالث . كما سيُناقش بمزيد من التفصيل لاحقًا ، استُخدمت بيانات تمرين BEI لاستخلاص متغيرات الحالة الاجتماعية والاقتصادية والتحضر - استُخدمت معلومات حول خصائص السكن لبناء مؤشر الوضع الاجتماعي والاقتصادي ، بينما استُخدمت البيانات المتعلقة بموقع استخدام الأراضي لكل عقار لتحديد الأحياء الحضرية . استُخدمت بيانات مسح الأسر وضحايا الجريمة لاستخلاص المتغيرات المستقلة المتبقية (التباين العرقي ، والتنقل السكني ، والاستقرار السكني) ، والمتغيرين التابعين (السرقات المنزلية والسرقة المنزلية) . تم تجميع جميع نقاط البيانات على مستوى منطقة الحي السكني .

المتغيرات التابعة

حُسبت معدلات الجريمة لكل 100 أسرة مأخوذة من العينة لجريمة الاقتحام والدخول (B&E) ، التي تُعرّف بأنها حادثة تتضمن اقتحام عقار بقصد السرقة B&E ، عدد 209 = 869 ، والسرقة المنزلية ، التي تُعرّف بأنها جريمة سرقة من عقار دون اقتحامه (عدد 2486).

المتغيرات المستقلة

1) الوضع الاجتماعي والاقتصادي :(SES) تم بناء مؤشر للوضع الاجتماعي والاقتصادي للحي السكني باستخدام ثلاثة مقاييس تتعلق بخصائص السكن . تم استخلاص مؤشر الوضع الاجتماعي والاقتصادي من خلال أخذ درجة مركبة (z) لهذه المتغيرات الثلاثة كما هو موضح أدناه :

أ) مواد بناء المباني: كما ورد في الفصل 3، لا تُبنى جميع المباني باستخدام الأسمنت - وهو مادة البناء القياسية في نيجيريا - بل يُبنى بعضها باستخدام الطين (ينظر: الجدول 3.6 في الفصل 3). يُعدّ تركيز المنازل الطينية في حيّ ما مؤشرًا على نقص الموارد ، إذ إنّ استخدام هذه المواد في البناء مسألة وسائل لا خيارات. جُمعت بيانات هذا المتغير كجزء من دراسة BEI، وحُسب هذا المتغير كنسبة مئوية من العقارات داخل الحي السكني التي شُيّدت باستخدام الأسمنت.

ب) نوع السكن: عادةً ما تكون المنازل السكنية التي تُفتح فيها أبواب السيارات أكثر تكلفةً في البناء والتأجير . فهي تحتوي على مرافق مثل موقف سيارات خاصّ تفتقر إليه المنازل الأخرى . ويُفترض هنا أن السكان الأكثر ثراءً سيقيمون في مثل هذه العقارات . يُعرض توزيع المنازل التي تُفتح فيها أبواب السيارات في منطقة الدراسة في الجدول 3.7 (ينظر الفصل 3). وقد حُسب هذا المؤشر كنسبة مئوية من العقارات في حيّ ذي بوابة .

ج) حالة الطرق: كما هو الحال في العديد من البلدان النامية ، ليست جميع الطرق في المناطق الحضرية مُعبّدة . عادةً ما تستضيف الأحياء ذات الطرق الجيدة والممهدة أكثر المنازل السكنية قيمة . وقد تم التأكد من حالة كل جزء من الشارع باستخدام ملحق جوجل إيرث أثناء عملية رقمنة البيانات . ويُقاس هذا المتغير كنسبة مئوية من العقارات في الحي السكني التي يمكن الوصول إليها عبر طريق معبد . ولكل بُعد (أ-ج)، حُسبت قيمة Z لكل حي سكني . ثم استُخدم متوسط القيمة Z المحسوبة عبر المؤشرات الثلاثة كمؤشر مركب للحالة الاجتماعية والاقتصادية لكل منطقة.

2) التباين العرقي: تم تحديد ما مجموعه 65 مجموعة عرقية مختلفة (أو قبيلة ، ينظر الفصل 3) من البيانات التي جُمعت كجزء من مسح الأسر (ينظر: الجدول 3.8 في الفصل 3). ومع ذلك ، بالنسبة لـ 50 مجموعة من هذا القبيل، لم يُمثلها سوى فرد واحد إلى خمسة أفراد في العينة بأكملها . بناءً على الترابط القائم بين هذه المجموعات العرقية (انظر أعلاه)، من المنطقي تقليل عدد المجموعات البالغ عددها 211 مجموعة لإنتاج مجموعة أصغر تعكس الأفكار التي تدعم نظرية التفكك الاجتماعي . ولتحقيق ذلك ، صُنفت المجموعات العرقية الـ 65 إلى خمس مجموعات أوسع بناءً على مناطقها الأصلية والعلاقة الاجتماعية والثقافية القائمة بينها . الفئات الخمس هي:

أ) الأغلبية الشمالية - تضم الهوسا والفولاني ، أكبر مجموعة عرقية أصلية في المدينة ، والكانوري ، وهي قبيلة رئيسية في شمال شرق نيجيريا.

ب) الأقلية الشمالية - وهي في الغالب مجموعات عرقية أقلية من أصول شمال نيجيريا .

ج) الحزام الأوسط - وهي المجموعات العرقية التي نشأت من منطقة الحزام الأوسط في نيجيريا.

د) الشرقية - وتشمل مجموعة الإيجبو العرقية وسكان دلتا النيجر الأصليين.

هـ) الغربية - وهي مجموعة اليوروبا العرقية التي نشأت من المنطقة الغربية في نيجيريا.

لقياس التباين العرقي في الأحياء السكنية ، استُخدم مؤشر سيمبسون للتنوع (سيمبسون، 1949). يأخذ هذا المؤشر في الحسبان عدد المجموعات وأحجامها النسبية في السكان ، ويُعبر عنه على النحو الاتي :

يُمثَّل مستوى التنوع D بقيمة تتراوح بين 0 و1، حيث يُشير 0 إلى حي سكني متجانس تمامًا (مع مجموعة عرقية واحدة فقط) ، بينما يُشير 1 إلى حي سكني غير متجانس تمامًا.

3) التنقل السكني: كجزء من مسح الأسر الموضح في الفصل 3، سُئل المجيبون عن مدة إقامتهم في هذا العنوان ؟ وكانت خيارات الإجابة : أقل من سنة واحدة ؛ بين سنة وسنتين ، من 3 إلى 5 سنوات ، وأكثر من 5 سنوات . تم قياس متغير التنقل السكني كنسبة مئوية من الأسر في العينة التي عاشت في الحي السكني لمدة أقل من عام واحد.

4) الاستقرار السكني: تم قياس هذا المتغير باستخدام بيانات التنقل السكني نفسها . ومع ذلك ، تم هنا حساب نسبة الأسر في العينة التي عاشت في عنوانها لمدة خمس سنوات أو أكثر .

5) التحضر: يُقاس هذا المتغير باستخدام مؤشر ثنائي . تُصنف الأحياء التي تضم تجمعًا تجاريًا ، مثل سوق أو منطقة تسوق تضم خمسة وعشرين متجرًا أو أكثر، على أنها أحياء حضرية . تُعطى الأحياء الحضرية قيمة ١، بينما تُعطى الأحياء الأخرى قيمة ٠.

النتائج

يقدم الجدول ٥,١ إحصاءات وصفية للمتغيرات التابعة والمستقلة . هناك تباين كبير في معدلات الجريمة بين الأحياء السكنية - من أدنى معدل ٢ و٩ إلى أعلى معدل ١٠٧ و٢٠٤ حوادث لكل ١٠٠ أسرة ، سواءً للهجوم أو السرقة ، على التوالي . وكما سبق توضيحه ومناقشته في الفصل الرابع ، تمركزت الجريمة على مستوى الحي السكني . علاوة على ذلك ، ينشأ هذا النمط من عوامل أخرى غير الصدفة . يتضح هنا وجود تباين في المقاييس الهيكلية للتفكك الاجتماعي بين الأحياء السكنية - على سبيل المثال ، يتراوح الاستقرار السكني من أقل من 17% إلى أكثر من 89% ، بينما يتراوح الحراك السكني من 0% إلى أكثر من 20% . فهل يعني هذا أن الإطار النظري للتفكك الاجتماعي قادر على تفسير أنماط تركيز الجريمة على مستوى

الأحياء السكنية في منطقة الدراسة الحالية ؟ فيما يلي نماذج لكل نوع من أنواع الجريمة التي اختبرت هذه الفرضية.

Table 5.1: Descriptive statistics for the dependent and independent variables – related to neighbourhoods

Variable	Minimum	Maximum	Mean	Std. Dev.
Dependent Variables				
B&E per 100 HHOLDS	2.28	106.46	31.67	25.16
Theft per 100 HHOLDS	8.93	204.13	86.01	50.24
Independent Variables				
SES	-1.28	1.42	0.00	0.62
Heterogeneity	0.10	0.63	0.34	0.13
Res. Mobility	0.00	20.51	5.60	4.43
Res. Stability	16.67	89.47	69.48	16.78
Urbanization	0.00	1.00	0.57	0.50

لاختبار الفرضيات ، استُخدمت نماذج انحدار المربعات الصغرى العادية (OLS) لكل نوع من أنواع الجرائم . ومع ذلك ، نظرًا لاحتمالية انتهاك أحد الافتراضات الأساسية لانحدار المربعات الصغرى العادية - وهو استقلالية الملاحظات - للبيانات ذات البنية المكانية الصريحة ، فقد تم أيضًا حساب إحصاءات اختبار موران I (باستخدام وزن تجاور نطاق المسافة) لتقييم مدى تحقق هذا الافتراض . في حال عدم تحقق افتراض استقلالية الملاحظات ، استُخدم نموذج انحدار مكاني مناسب ، بالاختيار من بين نموذجي التأخر المكاني أو الخطأ المكاني ، استنادًا إلى قيم مُضاعِف لاغرانج (ينظر: أنسلين، 2005).

وهناك مشكلة محتملة أخرى تتعلق بنماذج الانحدار تتعلق بالتعدد الخطي - أي عندما يكون هناك ارتباط بين متغيرين أو أكثر من متغيرات التنبؤ في نموذج الانحدار . لاختبار ذلك ، حُسب عامل تضخم التباين (VIF) لكل متغير لتقدير مدى احتمالية أن يُمثل التعدد الخطي مشكلة . يُنظر عادةً إلى درجة VIF البالغة 10 أو أكثر على أنها مؤشر على تعدد خطي شديد (Neter et al., 1996; O'Brien, 2007)، على الرغم من أن قيمة الحد المعياري قد تكون منخفضة إلى 4 (Fox, 1991) ، بينما تُشير القيمة الأقل من 2 إلى متغيرات عالية الاستقلالية (Judge et al., 1985) . وكما هو موضح في الجدول 5.2 ، لا يتجاوز أي من المتغيرات المستقلة عتبة VIF، مما يُشير إلى عدم وجود مشاكل خطيرة في التعدد الخطي . تُعرض نتيجة نموذج المربعات الصغرى العادية في الجدول 5.2. تم حساب جميع التقديرات ، سواءً نموذج المربعات الصغرى العادية أو نموذج الانحدار المكاني، باستخدام GeoDa 1.8.

Table 5.2: The Ordinary Least Squares (OLS) regression model for domestic theft

Variables	*B*	*t*	*Sig.*	VIF
SES	-36.949	-2.757	0.01	1.350
Heterogeneity	17.429	0.267	0.791	1.255
Res. Mobility	0.139	0.055	0.883	2.480
Res. Stability	-0.105	-0.149	0.883	2.528
Urbanization	32.253	1.876	0.071	1.429
N = 35 / Adj. R^2 = 0.29 / F–statistics = 3.795				

السرقة المنزلية

في حالة السرقة المنزلية ، كانت جميع المعاملات في الاتجاه المتوقع . ومع ذلك ، كان معامل متغير الوضع الاجتماعي والاقتصادي فقط ذا دلالة إحصائية - (p = 0.01) فالأحيا ء السكنية ذات الوضع الاجتماعي والاقتصادي المقدر الأقل تميل إلى مواجهة معدلات سرقة أعلى من نظيراتها . كان اختبار موران I لهذا المتغير التابع غير ذي دلالة إحصائية(p = 0.42) ، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة كبيرة في الارتباط الذاتي المكاني لهذا النموذج ، وعدم الحاجة إلى مزيد من التحليل باستخدام نموذج الانحدار المكاني.

الاقتحام والدخول

في حالة الاقتحام والدخول ، أشار اختبار موران I إلى ارتباط ذاتي مكاني إيجابي (p < 0.002)، وبالتالي ، كان من الضروري تحليل البيانات باستخدام نموذج يأخذ ذلك في الحسبان . بناءً على الاختبارات التشخيصية والنصائح المقدمة في أنسلين (2005)، تم تحليل البيانات باستخدام نموذج الخطأ المكاني . يُقدَّر نموذج انحدار الخطأ المكاني باستخدام أقصى احتمال ، وعلى عكس نماذج الانحدار الكلاسيكية التقليدية ، يتضمن هذا النموذج حد خطأ الانحدار الذاتي المكاني (أنسلين، 1988). ويُعبَّر رسميًا عن نموذج الانحدار على النحو الاتي : حيث y هو المتغير التابع، و X هي مصفوفة من المتغيرات المستقلة، و β هي معلمات مرتبطة بالمتغيرات المستقلة ، و λ هي معلمة تقيس التفاعل المكاني ، و W هي مصفوفة أوزان مكانية ، و ε هي متجه لحدود الخطأ المترابطة مكانيًا ، و u هي حد خطأ مستقل وموزع بشكل متطابق .

$$y = X\beta + \lambda W\varepsilon + u$$

Where y – is the dependent variable

X – is a matrix of independent variables

β – are associated parameters for the independent variables

λ – is a parameter that measures spatial interaction

W – is a spatial weights matrix

ε – is vector of spatially autocorrelated error terms

u – is an independent and identically distributed error term

استندت مصفوفة الأوزان المكانية المضمنة في نموذج انحدار الخطأ المكاني إلى نطاق المسافة، حيث يُعرّف الجار الاقرب بناءً على المسافة بين مركز ثقل الجوار (ينظر: أنسلين، 2005). تظهر نتائج التحليل في الجدول 5.3. باستثناء الاستقرار السكني ، كان اتجاه جميع المعاملات متسقًا مع التوقعات . ومع ذلك ، كان اثنان فقط من المعاملات ذات دلالة إحصائية ، وكان أحدهما (الاستقرار السكني) في الاتجاه الخاطئ . وبالتالي ، بالنسبة لـB&E ، لا يقدم التحليل سوى دعم جزئي للتوقعات المستمدة من نظرية التفكك الاجتماعي.

Table 5.3: Spatial (Error) Regression model for breaking & entering

Variable	Coefficient	*z*-value	Significance
SES	-2.0123	-0.3288	0.7423
Heterogeneity	25.3718	0.9392	0.3475
Res. Mobility	3.2029	3.4091	0.0007
Res. Stability	0.6307	2.1224	0.0338
Urbanization	6.2004	0.8499	0.3953
LAMDA (spatial error term)	0.5288	3.3301	0.0009

المناقشة

تختلف البيئات الاجتماعية والمادية للمدن في العالم النامي (وخاصة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى) اختلافًا كبيرًا مقارنةً بتلك الموجودة في العالم المتقدم . وقد سلّط هذا الفصل الضوء على هذه الاختلافات السياقية ، وبحث في كيفية تفسير نظرية التفكك الاجتماعي ، وهي نظرية طُوّرت لتفسير معدلات الجريمة على مستوى المنطقة في البلدان المتقدمة (ولا سيما الولايات المتحدة) ، لتوزيع الجريمة في دولة نامية مثل نيجيريا . كما تتناول القضايا الأخرى التي نوقشت في هذا الفصل بعض التحديات المرتبطة باختبار الفرضيات المستمدة من هذه النظريات في السياق النيجيري . الخطوة التالية هي التفكير في هذه القضايا ، ومناقشة كيفية معالجتها ، وكيف يمكن للدراسات المستقبلية القيام بذلك ، والنظر في كيفية إثراء البحث الإجرامي بهذه النتائج

أولاً، بالنظر إلى التحديات المتعلقة بتوافر البيانات المناسبة للمتغير التابع ، فقد نوقشت هذه المسألة باستفاضة في الفصل الثالث . وهنا ، سيتم التركيز على التحديات المتعلقة بتقدير المتغيرات المستقلة .

ولكن للتأكيد على هذه النقطة ، فيما يتعلق بالمتغير التابع ، لم تكن سجلات الشرطة الرسمية أو مسوحات العينات واسعة النطاق ، والتي تُستخدم عادةً لتقدير معدلات الجريمة على مستوى المنطقة في الدراسات التي أُجريت في العالم المتقدم ، متاحة للبحث المذكور في هذه الاطروحة . وبدلاً من ذلك ، استُخدمت بيانات من مسح للضحايا على المستوى الجزئي . قد تستخدم الأبحاث المستقبلية أساليب مماثلة ، ربما بالافادة من الفرص التي توفرها التقنيات الجديدة والمبتكرة (مثل أجهزة التقاط البيانات المحمولة).

بالنظر إلى المتغيرات المستقلة، استُخدمت مؤشرات مختلفة للتفكك الاجتماعي في دراسات سابقة. وقد سلّط النقاش في هذا الفصل حول بعض المقاييس الأكثر شيوعًا الضوء على أن بعضها ببساطة غير مناسب في سياق نيجيريا ، أو يصعب قياسه . على سبيل المثال ، يُعدّ الوضع الاجتماعي والاقتصادي ، الذي يُقدّر عادةً باستخدام بيانات تتعلق بمتوسط دخل الأسرة ، مسألة حساسة يصعب قياسها في البلدان النامية . لهذا السبب ، استُخدمت في هذه الدراسة الحالية مقاييس بديلة تتعلق بخصائص السكن ، والتي يسهل جمعها (ينظر: الفصل 3) ويمكن القول إنها أكثر ملائمة لدراسات الجريمة في البلدان النامية . قد تأخذ الدراسات المستقبلية في الحسبان مؤشرات أخرى حساسة للسياق المحلي . كما يتطلب قياس تباين الأحياء السكنية ومؤشرات التفكك الأسري مراعاة السياق والثقافة اللذين يُجرى فيهما البحث . على سبيل المثال ، في نيجيريا ، يتألف سكانها تقريبًا بالكامل من عرق واحد ، مما يجعل التقديرات التقليدية للتباين العرقي عديمة القيمة . لذا ، استُخدم مقياس بديل للتنوع ، باستخدام الأصل القبلي كمصدر للتباين ، لرصد هذا العنصر من تكوين الأحياء السكنية بشكل أفضل.

وأخيرًا، هناك مسألة يُعترف بها غالبًا، ولكن نادرًا ما تُعالج (إن وُجدت) في دراسات معدلات الجريمة في الأحياء السكنية ، تتعلق بالحدود المستخدمة . فالدراسات التي أُجريت في المملكة المتحدة وأماكن أخرى تستخدم عمومًا حدودًا مُشتقة لتسهيل جمع البيانات لأغراض تعداد السكان أو لأغراض إدارية . في حين أنه يمكن بذل جهد لتحديد المناطق التي تُعزز التجانس داخل المنطقة والتباين بين المناطق ، فإن هذه الحدود لم تُنشأ لأغراض دراسة الجريمة ، ولا تُمثل بالضرورة ما يعده السكان "أحياء" (ينظر: هارت ووالر، 2013) . في الدراسة الحالية ، تختلف المشكلة - في غياب الحدود الإدارية القائمة ، ما هو النهج الذي ينبغي اتباعه لتحديد المناطق المستخدمة في التحليل ؟ لمعالجة هذه المشكلة ، تضمن النهج المُتبع في هذه الأطروحة (ينظر: الفصل 3) التطبيق المنهجي للقواعد المنطقية لتحديد الأحياء السكنية ، وهي عملية مُستخدمة أيضًا في أماكن أخرى (مثل سامبسون وآخرون، 1997). قد تستكشف الأعمال المستقبلية أيضًا استخدام تمارين رسم الخرائط

التشاركية (على سبيل المثال ، ينظر: هارت ووالر، 2013)، حيث يُستشار السكان بشكل تكراري لتحديد تصوراتهم لحدود الأحياء السكنية .

بعد مناقشة الاختلافات المفاهيمية والعملية الرئيسية بين الدراسات التي أُجريت في الدول المتقدمة والنامية ، حان الوقت الآن للتطرق إلى السؤال المتعلق بما تُخبرنا به النتائج المعروضة في هذا الفصل عن الدور الذي قد تلعبه آليات التفكك الاجتماعي في تفسير معدلات الجريمة على مستوى المنطقة في نيجيريا . في حالة السرقة المنزلية، على الرغم من أن جميع المتغيرات التنبؤية كانت في الاتجاه المتوقع ، إلا أن المعامل الوحيد ذي الدلالة الإحصائية كان مؤشر الوضع الاجتماعي والاقتصادي . أما بالنسبة لجريمة السرقة والنهب ، فقد كان متغيران فقط ، وهما التنقل السكني والاستقرار السكني ، منبئين موثوقين بمعدلات الجريمة على مستوى المنطقة . ومع ذلك ، بينما كانت نتائج المعدلات السنوية للتنقل السكني متوافقة مع التوقعات (حيث ازدادت معدلات الجريمة في الأحياء ذات معدل دوران السكان المرتفع)، فإن نتائج الاستقرار السكني كانت مخالفة للتوقعات - فالمناطق ذات المجتمعات الأكثر استقرارًا على المدى الطويل شهدت معدلات جريمة أعلى . لذلك، لا تقدم النتائج سوى دعم محدود لنظرية التفكك الاجتماعي . لكل نموذج ، من المتغيرات الخمسة المشمولة ، لوحظت ارتباطات موثوقة لمتغير واحد فقط .

ربما لا يكون هذا مفاجئًا لأن عددًا من الدراسات في الولايات المتحدة وأماكن أخرى لم تقدم سوى دعم جزئي لنظريات التفكك الاجتماعي (على سبيل المثال: صن وآخرون، 2004؛ بريتزكي 2010؛ بروينسما وآخرون 2013؛ بيريرا وآخرون، 2016) . ماذا يعني هذا لهذه النظرية ؟ أحد التفسيرات هو أن الإطار النظري ، الذي وُضع أصلاً لتفسير معدلات الجريمة في شيكاغو في أربعينيات القرن الماضي ، لا ينطبق على الجميع . ولعلّ ظروفاً محلية أخرى ، غير (أو بالإضافة إلى) تلك التي وُضعت أصلاً ، من شأنها أن تُفسّر بشكل أفضل عمليات التفكك الاجتماعي في مجتمعات أخرى ، وبالتالي تُفسر الاختلافات بين المناطق في معدلات الجريمة . لذا ، يُعدّ فهم هذه الظروف المحلية ضرورياً لوضع نظريات علم الإجرام ، مثل نظرية التفكك الاجتماعي ، في سياقها.

من التفسيرات الأخرى أن تقديرات المكونات المختلفة للتنظيم الاجتماعي التي دُرست هنا لم تُلبِّ البنى التي سعت إلى تقديرها ، أو أن حجم العينة - وهو متواضعٌ بلا شك - لم يكن كافيًا لاكتشاف أنواع الارتباطات المذكورة في دراسات أخرى (مثل سامبسون وغروفز 1989) . وهذا هو التفسير الأكثر ترجيحًا الذي ستُحدده الأبحاث المستقبلية ، ولكن في الوقت الحالي ، تُسلِّط هذه الدراسة الضوء على ضرورة توخي الحذر في الدراسات التي تسعى إلى تفسير معدلات الجريمة في سياقٍ ما باستخدام نظرياتٍ طُوِّرت لسياقٍ آخر . ويُؤمَل أن تُثري القضايا التي نوقشت هنا الأبحاث المستقبلية ، وأن تُشجِّع الباحثين على مواصلة اختبار وتطوير نظريات علم بيئة الجريمة في سياقاتٍ جديدة.